جهود الباحثين المعاصرين في مبحث التنغيم: دراسة نقدية

د. ربوزي سمير
المدرسة العليا للأساتذة - بوسعادة / الجزائر
s.rabouzi@gmail.com

تاريخ التسلم: 2019/06/30 تاريخ القبول: 2020/09/06

الملخص:

حظِي التنغيم في العقود الأخيرة باهتمام كثير من الباحثين؛ فكتبوا فيه المقالات الكثيرة، وصنفوا لدراسته المصنفات العديدة، حتى جاوزوا في ذلك الحدّ، وكان ذلك –مع الأسف– على حساب حقوق شركائه الفاعلين، المسهمين في تشكيل دلالات الخطاب، وتحديد معانيه ومقاصده، وأهمُّها: مقصديّةُ المخاطِب، وسياق الخطاب بنوعيه، وموقف متلقّيه، وغير ذلك.

يحاول هذا البحث أن يحدّد أسبابَ حدوث هذا الخلل في هذه الدراسات اللغوية، وبخاصةٍ المتصلة منها بالبحث الدلالي، ليقدّمَ بعد ذلك حلولا وتوصيات من شأنها إعادة الأمور إلى نصابها، وإنصاف كلّ عنصر مسهم في تشكيل دلالات الخطاب، وإعطائه حقَّه ومستحقه.

الكلمات المفاتيح : التنغيم - العامية - السياق - قواعد النحو - البلاغة.

Efforts of contemporary researchers in the study of intonation, a critical study

Abstract:

Intonation has aroused, in recent decades, the interest of many researchers. They devoted to it, to excess, multiple articles and books. This is achieved, unfortunately, at the expense of important elements that contribute to establishing the significations of the discourse and to delimit its meaning and intentions. The most important among these elements are: the intentionality of discourse, the two contexts (social and linguistic) of discourse, the position of the interlocutor and others.

This article attempts to identify the causes of this failure in these language studies; especially those concerning the semantic aspect. Then, it proposes solutions and recommendations in order to set the record straight and to give equitably to each element which contributes to the formation of the meanings of discourse what is due to it by right.

Keywords: intonation - informal language - context - grammar - rhetoric.

مقدمة:

ليس عسيرًا على من أراد تصوُّرَ ما أُحيط به مبحثُ التنغيم من عناية الباحثين المعاصرين أن يكتشف سريعا، وبجولة خفيفة بين نتائج محركات البحث الإلكتروني عن هذه الكلمة في الشبكة، أنّ هذه العناية جاوزت حدّ الكفاية، وأن المكتبة اللغوية واللسانية قد اكتظّت بما كُتب في هذا المجال من مقالات، وأُلّف فيه من كتب ودراسات، يتأسَّف المرء حين ينكشف له بقليل جهد أنّ كثيرًا منها مستنسخٌ، ليس فيه من الجديد إلا ما يتعلّق بالتحوير، أو ما يمسّ جانب الأمثلة من التنويع والتغيير.

ولمّا كان ذلك كذلك، فإنه لم يعد ضروريا إعادة تعريف التنغيم، وبسط القول حول الجدال القائم الذي لم يزل ينال الحظّ الأوفرَ من اهتمامات الباحثين في هذا الخصوص، ومن صفحات بحوثهم ومقالاتهم، وهو المتمحور حول مدى تأصُّل مبحثِ التنغيم في الدرس اللغوي القديم، وتنبُّه العرب الأوائل لدراسة هذه الظاهرة اللغوية.

ونكتفي من ذلك كلّه بالإشارة إلى خلاصة تلك الأقوال، وأهمّ ما يهمّنا منها، وأوّلُ ذلك أنّ "الدكتور إبراهيم أنيس كان أوّلَ من أدخل هذا المصطلح إلى الساحة العربية مقابلا إيّاه بالمصطلح الفرنسي (INTONATION) (مختار عمر، د.ت، ص366)، فتتابع اللسانيون العرب على هذا الاستعمال، وتصالحوا على أن يكون التنغيم بينهم ذلك "الإطار الصوتي الذي تُقال به الجملة في السياق" (حسان، 2006، ص266).

الأمر الذي يفتح المجال واسعا للتساؤل: إذا كان التنغيم بهذا المعنى، فما الفرق بينه وبينه التلفّظ العادي الذي لا يُفهم منه إلا دلالاتُ ما فيه من الكلمات والحروف؟ ولا يسهم فيه الصوت بأيّة دلالة، لاسيما أننا إذا رجعنا إلى قواميس العربية فإننا نجدها تعرِّف النغمةَ بكونها صوتًا حسنا، لا أيّ صوت؛ ففي اللسان أنّ النغمة "جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها، والنغم الكلام الحسن" (ابن منظور، د.ت، ص590)، فانظر إلى كلمة "جرس"، وإلى وقعها؛ إنها ما في النطق من تحوّل صوتي، أو نبر نغمي يعمِد إليه المتكلم ليقرع أذن السامع، أو يحدث بها رنينا يشدّ ذهنه إلى معنى من المعاني، أو مقصد من المقاصد عجزت عن أدائه الألفاظ، أو جنح إليه المتكلم لتحقيق غاية معينة، أو إحداث انزياح أسلوبي تغْني فيه النغمة عن غيرها من الوسائل والأدوات، أو قد يكون ذلك راجعاً إلى عجز هذا المتكلم عن توظيف هذه الوسائل، وافتقاره إليها.

ورغبةً منّا في الإجابة عن هذا الاستفسار، فإننا نستفهم أحدَ أعلام اللغة المعاصرين الذين نظّروا للتنغيم في العربية، وأسسوا فيه القواعد والقوانين، وهو الدكتور تمام حسان، ليجيبَنا فيقول: "يمكن تعريف التنغيم بأنه ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام، وربما كان له وظيفة نحوية هي تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام؛ فقد تقول لمن يكلمك ولا تراه: "أنت محمد"؟ مقررا ذلك، أو مستفهما عنه، وتختلف طريقة رفع الصوت، وخفضه في الإثبات عنها في الاستفهام" (حسان، د.ت، ص164).

وقد يبدو هذا الكلام مقنعا إلى حدّ بعيد، ولكننا نلفت النظر إلى كلمتين منه، هما كلمتا: "يمكن"، و"ربما"، لنكتشف -باكراً- أن كثيرا من الباحثين في موضوع التنغيم، بل أكثرهم، لم يصلوا لحدّ الآن إلى

لغة جريئة صريحة في بيان أسسه وقواعده، ورسم حدوده ومعالمه؛ وما دُمنا مع الدكتور تمام، وهو - حسب رأيي- مرجعٌ لكلّ من كتب في التنغيم بعده، بل وحتى معاصريه، فإنّنا نذكر أهم الأسباب التي جعلته ينفق من وقته الثمين، وجهدِه المشكور، الكثيرَ دون أن يصل إلى قناعة راسخة، وحقيقة علمية تضع مبحث التنغيم في نصابه، وتقدّم للدرس اللغوي مفاتيحَ لمغاليقه، وثمراتٍ تجعله يفيد منه في كثير من المجالات، وفي مقدمتها مباحثُ الدلالة التي يمكن اعتبارها لبّ لباب الدراسات اللغوية، وقطب رحاها الذي عليها تدور:

يقول الدكتور تمام: "والتنغيم في اللغة العربية الفصحى غير مستحيل ولا مدروس، ومن ثَمَّ تخضع دراستنا إياه في الوقت الحاضر لضرورة الاعتماد على العادات النطقية في اللهجات العامية، وفي دراستي للهجة عدن وقفت بواسطة الملاحظة التي أيدَتها تجارب المعمل في بعض نتائجها على نظام التنغيم في اللهجة، ثم حاولت أن أقارنه بكلامي أنا باللغة الفصحى، فوجدت الفروق طفيفة جدًا بحيث يمكن مع قليل من التعديلات أن يمثل هذا التنغيم كلامي بالعربية الفصحى" (حسان، د.ت، ص288).

إذن، فالدكتور تمام يعلنها صراحة؛ أنّ دراسته للتنغيم كانت اعتمادا على اللغة العامية، أو بالأحرى اللهجة العامية على حدّ تعبيره، ولعله الأصوب، ونحن، وكلُّ باحث في العربية، ينبغي أن نضع نصب أعيننا - في المقام الأول - أن يكون ميدان عمله هو اللغة الفصحى:

- لأنها أهلٌ لذلك، ولأن البحث اللغوي إنما قام في الأساس لها، لا للعامية.

- ولأن اللهجة العامية لا تجود بقاعدة، ولا تنسلك في نظام مضبوط.

- ولأنّ التنغيم في العامية له جولة وصولة؛ فأكثر الناطقين بالعامية إنما يتميزون عن الناطقين بالفصحى، ولو كانوا هم أنفسهم، بأمور لعل في مقدّمتها الأداء الصوتي؛ بحيث يُضطرّ الناطق بالعامية إلى تعويض النقص الفادح في منسوب القيمة اللفظية، وجودة التركيب، وسلامة الترتيب، بالاتّكاء على النبرات، والنغمات، والإيماءات والحركات، ونحو ذلك من المصاحبات المختلفة.

وبناء على ذلك، نحاول في هذه الورقة المتواضعة أن نسلّط الضوء على بعض مسائل مبحث التنغيم، وكيف تناولها الباحثون المعاصرون، والبدايةُ مع مسألة جدّ ضرورية، تتعلق بتحديد ماهية التنغيم، وبيان حدوده الزمانية والمكانية ضمن سلسلة الخطاب/الكلام؛ فالمخاطِب/المتكلم عندما يتكلّم، فإن كلامه ليس تنغيما كلّه، ولم يقل بذلك أحد من الباحثين، ولا أشار إليه، وإنما أوهَمَت بذلك العبارة السابقة التي اعتبرت التنغيمَ الإطارَ الصوتي للكلام، وقلنا إنّ هذا التعريف لا ينطبق على حقيقة التنغيم، وإنما الأليق بها ما ثنّينا به من كلام الدكتور تمام، ومن نحا نحوه من الباحثين العرب وغير العرب، ممّن اعتبر التنغيم ارتفاعا وانخفاضا في الصوت أثناء الكلام، فكلمة أثناء توحي بأن التنغيم إنما يكون في ثنايا الكلام لا من أوّله إلى آخره، وكنا أشرنا سابقا إلى أن مِن الكلام ما لا يحتاج إلى تنغيم أصلا، ويظل معناه واضحا، ومغزى صاحبه معلوما مفهوما؛ وعليه فالتنغيم هو تلك التحوّلات الصوتية، أو ربما يصلح أن يقال التموّجات الصوتية، التي تتخلّل الكلام، و...

في الحقيقة، الذي أردتُ أن أقولَه هنا، أقصد في مكان نقاط الحذف المذكورة في السطر السابق، هو عبارة: وتؤدّي دلالةً معينة فيه، ولكنّني تردّدت في ذلك لسببٍ لعلّه السبب نفسُه الذي جعل الدكتور

تمام يقحم كلمة "ربّما" في عبارته السابقة، وكأنه لم يقوَ على القول إن التنغيم يؤدي دوما دلالة نحوية، وهنا نتساءل مرة أخرى: هل يمكن أن نعتبر التحوّلات الصوتية التي لا تُحدث أيّة دلالة في الكلام تنغيمًا؟ الحقيقة أن جمهور اللغويين المعاصرين على ذلك، غير أنّ بعضهم عمد، لتلافي هذه المشكلة، إلى تقسيم التنغيم قسمين؛ قسم أدائي طبيعي، وآخر دلالي مهاري، وجزم آخرُ فقال: "لاشك أن للتنغيم وظائف يقوم بها؛ منها: وظيفة أدائية بها يتم نطق الجملة في اللغة حسب نظم الأداء فيها، وحسب ما يقتضيه العرف عند أهل اللغة، ووظيفية دلالية بها يتم معرفة المعاني المختلفة." (رحماني: 2013، ص193).

ولا نريد أن نخمّن هنا أيّ وظائف أخرى للتنغيم أشار إليها الباحث غيرِ الوظيفتين المذكورتين، لكننا نتساءل: إذا كان التنغيم هو هذه التنوعات الصوتية برمّتها، الأدائية منها والدلالية، فهل بقي فرقٌ بينه وبين النُّطق والكلام؟! وهل بقيت هنالك مزيّة للتنغيم تجعله يحظى بمكانة بارزة في حقل الدراسات اللسانية، وفي مقدمتها الدراسات الصوتية والدلالية؟!

لعلنا نجد وميضًا لحلّ هذه المشكلة بين ثنايا بعض تعريفات اللغويين الغربيين للتنغيم؛ فقد بدا بعضها أكثر دقّة وإيضاحا، نلمس ذلك مثلا في تعريف برتيل مالبرج؛ حيث قال: "التنغيم تنوُّعٌ في درجات الصوت" (مالبرج، د.ت، ص151)، واعتبر دانيال جونز أنّ "التنغيم ربما يُعرّف بأنه التغيرات التي تحدث في درجة نغمة الصوت في الكلام والحديث المتواصل، هذا الاختلاف في النغمة يحدث نتيجة لتذبذب في الأوتار الصوتية" (الشرع، والشاروط، 2004م، ص3). فلعلّ كلمة تنوع، ودرجة النغمة، وتذبذب أن تكون مستمسكا لنا في الميل إلى اعتبار التنغيم أداءً صوتيا يتحيّنه المتكلم لتحقيق غايات جمالية تأثيرية، وأخرى دلالية، تدعو إليها حاجة، أو يتطلّبها مقام.

ولاشكّ أن التنغيم الذي حظي في الآونة الأخيرة بعنايةٍ مبالغٍ فيها إنما هو القسم الثاني من هذه الأداءات الصوتية؛ أي الذي له إسهام في تشكيل الدلالة، أو ترجيحها على غيرها، وهو ما عقدنا له بحثَنا هذا، في محاولة لإرجاع الأمور إلى نصابها، ورفع شيء من الضيم الواقع –بقصد أو بغير قصد- على اللغة العربية، ونظامها النحوي، وما قامت عليه من قوانين بلاغية، وأعراف بيانية؛ حتى نميّز بين ما كان تنغيما معترَفا به في العربية من منطلق كونها نظاما قائما، يرفض أن يُداسَ له على قاعدة، أو تنتهك له حُرمة بلاغية أو نحوية، وبين ما كان تنغيما تعسّفيا، يَلجأ إليه المرء لجهله بهذه القواعد تارة، أو استهتاره بها أُخرى، ثمّ ليته يقول هذا نمطي في الكلام، وليس لأحد أن يُلزمني بمعيار أضبط به كلامي، لا، بل يفرض منطقه على العربية، ويرمي مستوياتها النحوية، والمعجمية، والدلالية بالقصور، زاعما أن المستوى الصوتي يُغني عن ذلك كلّه، بل ويؤدّي المعاني بأحسن مما تؤدّيه هذه المستويات مجتمعة! فلنُلق نظرة على العلاقة بين التنغيم وبين هذه القواعد، ولنرَ ما إذا كان منظّرو التنغيم في عصرنا الحاضر راعَوا هذه العلاقة، أم غفلوا عنها، أم ضربوا بها عرض الحائط.

علاقة التنغيم بنظام العربية وقواعدها:

إنّ مَن يستعرض ما كُتب، وصُنّف في مبحث التنغيم، يلاحظ أن أكثر أصحابها وقع في إشكاليتين منهجيتين، أحببتُ أن أمهّد بالكلام عنهما لعرض خلاصة بحثنا هذا حول مبحث التنغيم في العربية، لا لمجرد وصفهما، وإطْلاع القارئ الكريم عليهما، بل لأن أكثر ما وصلتُ إليه في هذا البحث كان بمثابة

ثمرات جهد طويل في تأمُّل هاتين الإشكاليتين، ومحاولة معرفة أسباب وقوع هؤلاء الباحثين فيهما، وكيف السبيل إلى حلّهما، وتجنب الوقوع في تبعاتهما اللغوية، وحتى الفلسفية.

الكلام عن الإشكالية الأولى:

وتتمثل في انسياق من يمكن أن نطلق عليهم عبارة الجيل الأول من اللسانيين العرب، المتتلمذين على أيدي لسانيين أوروبيين على وجه الخصوص، وأشهرهم تمام حسان، وإبراهيم أنيس، وأحمد مختار عمر، ومحمود السعران.. وغيرهم، وراء تطوّرات أكبر حدث عرفته الدراسات اللغوية الحديثة، ثم انسياق من جاء بعدهم إليهم وإلى توجّهاتهم الفكرية واللغوية، ونعني بهذا الحدث ذلك التحول الجذري، أو بالأحرى تلك الثورة العارمة التي قامت في وجه المناهج التاريخية في دراسة اللغة، وأصحابها، وأحلّت محلّها اللسانيات الوصفية التي تدرس اللغة في لحظة من الزمن، وبأسلوب علمي موضوعي، لا يهمّه كيف تطوّرت هذه اللغة، ولا ما يفضّلها عن غيرها، أو يفضل غيرها عليها، ليعرفَ البحثُ اللغوي بعد ذلك مناهج جديدةً، وأفكارا جديدة، لعل أشهرها على الإطلاق إخراجُ معيار الخطأ والصواب من دائرة الدرس اللغوي، ولن نخوض هنا في تفاصيل هذا التحول في مسار الدراسات اللغوية، ومراحله التي مرّ بها، وإنما نكتفي بما يرتبط من ذلك ببحثنا هذا، وهو مسألة دراسة الظواهر اللغوية في اللغات العامية، وتغييب مسألة الخطأ والصواب، ومحاولةُ التقعيد لهذه اللغات، ومعاملتها مثل معاملة الفصحى، أو ربما خيرا منها!

وقبل أن نذكر نماذج عما يشبه انحصار أعمال الباحثين المشتغلين بمبحث التنغيم في دراسة ظواهر من العامية، ثم القيام بما يشبه إرغام العربية الفصحى على الانصياع لما وصلوا إليه من قواعد فيها، أودّ أن أنبّه على أمرين اثنين:

أ- أنّنا، بهذا الطرح، لا نُنقص من قيمة التنغيم، ولا نهوّن من شأن الأداء الصوتي بكل تشكّلاته ومظاهره، وما يتميز به من خصائص لا يمكن لأيّ ناطق بأية لغة أن يستغني عنها، بل إننا نوافق الدكتور محمود السعران، وغيره من اللغويين العرب وغير العرب على أن "التنغيم الصوتي من أهم المداخل إلى النفس البشرية" (السعران، 1963م، ص114)، التي تقتصد على المتكلم كثيرا من الجهد، والكلام، والوقت، في ولوجه إليها؛ وإنما غاية ما نصبو إليه في هذا المبحث بيانُ وظيفة التنغيم في العربية، وأهم القواعد التي تحكمها.

ب- وأنّه، وإن كان الدكتور تمام حسان ومن نحا نحوه انبرى لعملية التقعيد المعياري لعملية التنغيم في الكلام، فإننا نميل إلى ما مال إليه ماريو باي في قوله: "مِن الأسلم ألا يحاول المرء وضع قانون صارم يحدّد طريقة النطق" (باي، 1988م، ص95)؛ لصعوبة ذلك من جهة، ولتأثيره السلبي على عمليتي الإبداع في القول، ونقد النصوص الأدبية وغيرها من جهة أخرى، وعليه فإن هدفنا في هذا العمل هو رسم حدود لظاهرة التنغيم، وإعادة بناء جسور التواصل والتعاون بينه وبين شركائه الفاعلين، على قواعدها الصحيحة، بما لا يتجاوز فيه التنغيم حدَّه، ولا يضيع معه حقُّه.

نأتي الآن إلى ذكر نماذج تثبت بناء الدرس اللغوي العربي المعاصر لمبحث التنغيم على تصرّفات العامية، وشواهدها الآبقة - إن صح التعبير - عن سيادة قواعد العربية، وظلال معجمها الوارفة.

بداية، وحتى أكون منصفا، فإنني سأقسّم هذه النماذج إلى ما يعتبر خاصا بالعامية، ولا يمتّ للعربية الفصحى بصلة، خلافا لما ذكره الدكتور تمام من أن الفروق بين العامية والفصحى في باب التنغيم "طفيفة جدًا بحيث يمكن مع قليل من التعديلات أن يمثل هذا التنغيم..العربية الفصحى" (حسان، د.ت، ص229)، وما يعتبر مُلحقا بالفصحى (باعتبار تركّبه من كلمات فصيحة) لكنه أقرب ما يكون إلى العامية؛ لأنه من استعمالاتها، ويشاركها في تساهلها في الاحتكام لنظام العربية، وقواعدها النحوية والبلاغية.

فمن الصنف الأول مثلا قول تمام حسان: "وإذا أراد التعبير عن التراوح بين مكانين بقوله: "رايحْ جايْ" أعطى كلًّا من الكلمتين نغمة خاصة كأن يجعل نغمة "رايح" أعلى من نغمة "جاي"، ثم يكرر الكلمتين كلًّا منهما بنغمتها مقويًا معنى تكرار الرواح والمجيء بهذا النوع من التنغيم"(حسان، د.ت، ص310)، وقول أحمد البايبي: "وهذا يشبه قول القائل هنأ عيسى موسى، فلابد أن يتدخل التنغيم لتحديد الفاعل والمفعول، أو قول المتحدث بالدارجة المغربية، ضرب محمدْ علي، فالمصفاة التنغيمية تتدخل في صورة وقفة أو سكتة للتفريق بين المركبات التنغيمية والنطاقات التنغيمية، لتحدد الفاعل والمفعول، وترفع اللبس التركيبي" (البايبي، د.ت، ص7)، والحق أنّه قد يُقال إن عبارة هنأ عيسى موسى من العربية الفصحى، أو على الأقل ما سمّيتَه الملحق بالفصحى، فما سرّ إيراده في هذا الموضع؟، والجواب أنّ ذلك مردّه إلى أمرين:

الأول: أنني أردت التأكيد على عدم تفريق القوم بين العامية والفصحى في هذا المجال؛ فانظر كيف عطف عليه "ضربْ محمدْ علي"، وكأنه صنوه وشبيهه!

والأمر الآخر: هو أنني أوردت هذا المثال للتنبيه على أن العربية العامية لا تخلو من تراكيب فصيحة لفظًا، فما أكثر أن نسمع: تكلمتْ مْعاه، هذا ولْدي، مرحْبا بيكم، تْفضلوا، ونحو ذلك مما لم يفقد من فصحاه إلا شيئا طفيفا من الضبط الحرَكي، أو الحذف الحرْفي؛ الأمر الذي يعني أن الفارق الرئيسي بين العامية والفصحى هو الاحتكام للقاعدة النحوية، والنظام العام للعربية الأولى التي كان عليها الأوائل، لا أن ننطق كنطق عرب الجاهلية نطقا مطابقا.

هذا على افتراض أن عرب الاحتجاج كانوا يتكلمون بهذه اللغة التي أكتب بها الآن مثلا، من تحقيق الهمزات، وإثبات كل حرف من حروف العربية النموذجية، وكأنما أحدهم يلقي خطابا في بيته أو في متجره! وأما إن كان الصواب ما أفادني به العلاّمة اللساني عبد الرحمان الحاج صالح، تغمّده الله برحمته، من أن العرب الأوائل كانوا يسهّلون اللغة، فيقول أحدهم: روح، وجِيتك، وورّيني، ونحو ذلك، فإن كثيرًا من تصاريف العامية اليوم، عند بعض من لم تفسد لهجته، ولم تكثر فيها رطانة العُجمة، هي فصيحة بالمعنى الحقيقي للكلمة.

ولكنّ ما نحن فيه من عمل هؤلاء الباحثين يختلف عن هذا التفصيل؛ إذ عامّيتُهم التي يدرسون التنغيم في ضوئها أقل ما يمكن أن توصف به أنها مُكسّرة؛ فقول القائل المغربي أو غيره: "ضرب محمدْ علي" فيه كسرٌ لقاعدة نحويةٍ أصيلة في العربية، وهي تقدُّم الفاعل على المفعول؛ فالأصل أن الضارب هنا محمد، ولا معنى لأن ننبر على عليّ بشدة ليُعلَم أنه الضارب لا المضروب، وقد يمكن للعامي أن يكون أكثر بيانا،

ولو في عامّيته، ولو كان جاهلا بكل قواعد العربية، فيقول: محمد ضربْ علي، وهذا مشهور عندنا في الجزائر، فيكفي نفسه عناء النبر على المقاطع لغير حاجة، ويعفي مستمعه من الإصغاء الزائد عن حدّه، أو التيه بين معاني كلماته المتأرجحة بين النغمات والأنبار.

ومن نماذج الصنف الثاني، وهو ما أطلقت عليه مصطلح الملحق بالفصحى، وهو في الحقيقة عامّي بكلمات فصيحة، أي أنه غير منضبط بقاعدة نحوية، ولا بقانون بلاغي، قول الدكتور تمام: "وللنغمة دلالة وظيفية على معاني الجمل تتضح في صلاحية الجمل التأثرية exciamatcry المختصرة نحو: لا! نعم! يا سلام! الله! إلخ. لأن تقال بنغمات متعددة، ويتغيّر معناها النحوي والدلالي مع كل نغمة بين الاستفهام والتوكيد والإثبات لمعانٍ مثل: الحزن، والفرح، والشكّ، والتأنيب، والاعتراض، والتحقير.." (حسان، د.ت، ص228)، ولا أريد أن أُثقل البحث بإيراد أمثلة أخرى.

وأكتفي بالقول: إن أكثر من كَتب في التنغيم استعان بأمثلة من هذا النوع، وقام يقلّبها بين ما أمكنه تصوّره من التأديات النغمية!، متوهّما أن كل واحدة من هذه التأديات تجود على العملية الكلامية بدلالة جديدة! بحيث يكون التنغيم ذا فضل كبير، بل إليه يرجع الفضل الأكبر في استجلاء معاني العربية، وكشف اللبس عنها، حتى قال أحدهم إن التنغيم "ينهض وحده دليلا على المعنى ومفصحا عن الغرض، ومبينا للمقصود من الكلام، ومن خلالها يوقف على الدور الذي يؤديه التنغيم في هذه اللغة العربية، إذ لولا التنغيم لكان في ذلك لبس وتعمية" (الفيومي، 1991م، ص195).

أقول: لا داعي لمزيد من الأمثلة؛ فما أسهل الوقوف على عشرات منها بمجرد تصفح بعض الدراسات المعقودة للتنغيم، لكن من الموضوعي أن أناقش على الأقل واحدا منها؛ بيانا لما فيها من إشكاليةِ مخالفةِ قوانين العربية، والانطلاق من العامية إلى التعامل مع الفصحى، ولأن الخطب جلل؛ فسوف أختار مثالا من عند واحد من مؤسسي الدراسة التنغيمية في العربية، وصاحب قصَب السبْق في إدخال مصطلح التنغيم إلى الدراسات العربية، وهو الدكتور إبراهيم أنيس، يقول في كتابه الأصوات اللغوية في سياق تحليل عبارة هل جاء أخوك أمس؟ تنغيميا: "يختلف الغرض منها باختلاف الكلمة التي زيد نبرها، فحين نزيد كلمة سافر في هذه الجملة قد يكون معناها أن المتكلم يشكّ في حدوث السفر من أخ السامع، ويظن أن حدثاً آخر غير السفر هو الذي تمّ، فإذا ضغط المتكلّم على كلمة أخوك فهم من الجملة أن المتكلم لا يشك في حدوث السفر، وإنما الذي يشك فيه هو فاعل السفر.، وأخيراً إذا زيد نبر كلمة أمس فهم من الجملة أن الشك في تاريخ السفر" (أنيس، د.ت، ص102). إن هذه العبارة التي ذكرها الدكتور إبراهيم يُفترض أن تكون عربية فصحى، غير أنّ ما نسجّله على تحليله لها هو أنّه تعامل معها في ضوء ما رسخ في ذهنه من دلالة التنغيم على المعاني في اللغة العامية، والذي إن كان صحيحا فإنه يُعتبر دليلا قويا على أن هذه الاحتمالات التنغيمية التي ذكرها صاحب الأصوات اللغوية هي عناصر دلالية فوق لغوية، تحتّم على الباحث اللغوي أن يستفصل عن طريقة أداء المتكلم بهذه العبارة لها، وهذا ما لا نوافق عليه هنا، ونعتبره خللا منهجيا، وتعدّيا على حرمة العربية، وقانونها النحوي والبلاغي، ولإثبات ذلك فإننا نورد خطأين وقع فيهما الدكتور إبراهيم أثناء تحليله هذا، أحدهما نحوي، والآخر بلاغي:

فأمّا الخطأ النحوي فهو استعماله "هل" في مثل هذا التركيب، وهذا مخالف لقواعد العربية؛ فقد تقرّر في كتب النحو والبلاغة أنه "لا يستفهم بها إلا عمّا لا يترجّح فيه نفي أو إثبات، بخلاف الهمزة التي لا يستفهم بها حتى يهجس في النفس إثبات ما يستفهم عنه" (الزركشي، 1957، ج4، ص433)، فقولك مثلا: هل قرأت هذا الكتاب؟ معناه أنّك تسأل عن شيء لا تملك عنه أيّة معلومة مُسبقة؛ كأن تجده على طاولته مثلا، أو تشتري هذا الكتاب ثم تسأله عنه لتتأكّد من أهميته، أو ربما لمجرّد السؤال على سبيل الفضول، أمّا إذا قلت له أقرأت هذا الكتاب؟ فلا بدّ أن يكون في نفسك من ذلك شيء، كأن تستمع إليه يحتجّ بأمثلة ذُكرت في هذا الكتاب، أو تلمس في كلامه تبنِّيًا لبعض ما جاء به صاحبه، أو أيّ شيء من ذلك، فالمهمّ أن تكون شاكًّا في إحدى الإجابتين اللتين يمكن أن يجيب بهما المسؤول.

وهذا الاستعمال المطّرد لهَل في العربية هو ما جعل البلاغيين يقولون: "قَبُح في العربية استعمالُ هل في التراكيب التي هي مظنّة العلم بمضمون الحكم، نحو هل محمّدا كلمت؟ إذ تقديم المعمول على الفعل يكون للتخصيص غالبا، وهذا يفيد علم المتكلم بالحكم"(المراغي، 1993، ص65)، فالصحيح إذن أن تقول أمحمدا كلّمت؟ أو أن تقول هل كلمت محمداً؟ شريطةَ أن لا يكون في نفسك أيّ شكّ أو هاجس حول ذلك.

وعليه، فإن مثال الدكتور السابق "هل جاء أخوك أمس؟" لابدّ أن يكون سؤالاً عن مجيء الأخ أمس فقط، لا غير؛ لما سبق من أدلّة، يضاف إليها أن علماء البلاغة ذكروا أن "هل" حرف استفهام لطلب التصديق لا غير، وشرط استفهام التصديق أن يكون الجواب عنه بنعم أولا، وأما الجواب الذي يحدّد واحداً ممّا بعد الأداة فهو عن استفهام التصوّر، ومُنع في العربية أن تُستعمل هل لطلبه، "تقول هل جاء زيد؟ ولا تقول هل زيد عندك أم عمرو؟" (الهاشمي، د.ت، ص79).

وقد يُقال، تعقيباً على هذا التعقيب: فلتكن إذن عبارة الدكتور: أَجاء أخوك أمس؟ كيف تردّ -ساعتئذ- على ما قام به من توزيعٍ رائع للنغمات على أجزاء هذا التركيب، نتج عنه توسيع للدلالة، واقتصاد على السامع والمتكلّم قدرا من التلفّظ، والوقت، والاستماع؟ والجواب على ذلك يكون بالانتقال إلى ذكر الخطأ الآخر، وهو ما اعتبرناه خطأً بلاغيا، وهو:

أنّ عبد القاهر الجرجانيَّ ذكر عبارةً نفيسة في سياق كلامه عن الهمزة، ومحلِّ المسؤول عنه بها بعدَها، قال فيها: "إذا قلت أأنت فعلت هذا؟ فإنك شاكٌّ في الفاعل أهو المسئول أم غيره، بخلاف إذا قلت أفعلت أنت هذا؟ فإنك تشك في الفعل نفسه أوقع أم لا؟" (الجرجاني، 2002م، ص151). ولو أردنا التصرّف يسيرا في هذا الكلام، واستبدال عبارة الدكتور إبراهيم -المُعدَّلة-: "أجاء أخوك أمس؟" بعبارته: "أأنت فعلت هذا؟" فإنّنا نقول: إذا أردت أن تسأل عن المجيء، فإنك تقول: أجاء أخوك أمس؟ وأما إن قلت أأخوك جاء أمس؟ فأنت تسأل عن الذي جاء، وإذا كنت قد علمت بمجيء الأخ، وأردت أن تسأل عما إذا كان مجيئه أمس فإنك تقول: أأمسِ جاء أخوك؟ أمّا أن تقول أجاء أخوك أمس؟، وتزعم أنك إذا نبرت على لفظ أخوك، فإنك شاك في الذي جاء وليس في المجيء فكلامك، وإن كان صحيحا لغة وتركيبا، فهو غير فصيح، وأقلّ ما فيه أنّ فيه ظلما للنغمة، وتحميلا لها ما لا طاقة لها به، أعني استعمالها فيما لا تُستعمل فيه، أو استعمالها فيما لا حاجة إليها فيه، وهذا بخسٌ لقيمتها، ويُخشى أن يكون نقلا لها من

منزلة المهابة والإجلال، إلى فضاء المهانة والابتذال. والحقّ أن مثل هذه العبارات، التي أوردها باحثو التنغيم، وسلّطوا عليها تنغيمات افتراضية فيها معضلة لغوية أخرى، هي ما عقدنا لها :

الكلام عن الإشكالية الثانية:

وتتمثل في إشكالية البتر من السياق، ونقصد هنا السياق بنوعيه: المقالي والمقامي، وتحضُر معنا سريعا هنا عبارة: أن محمد، التي أنهكها كثير من الباحثين بالاستدلال "التعسّفي" الذي ينطلق الواحد فيهم منه إلى فرْضِ ما يتصوّره من قدرة التنغيم على توجيه، أو بالأحرى العبث بدلالات الخطاب، ومنه هذه العبارة، فيقول أحدهم مثلا: "وبذا يكون عنصر التنغيم ركنا أساسيا في الأداء، يتحكّم على نحو واضح في تحديد المعنى وتوجيهه، اعتمادا على كيفية نطق الجملة وتنغيمها..، إذ يضفي على التراكيب المنطوقة معاني إضافية لا يمكن الوصول إليها بمجرد معرفة معاني مفردات هذا التركيب أو ذاك..، فجملة أنت محمد تحتمل أن تكون جملة استفهامية..، وتحتمل أن تكون جملة إثباتية تقريرية تريد الإخبار بهذه الحقيقة فقط، وما من فيصل بين المعنيين سوى وجود التنغيم، واختلاف رفع الصوت وخفضه فيهما" (حسين، 2007، ص40).

ونقول: هل يمكن أن يكون عملٌ خطابي تواصلي فيه عبارة "أنت محمد" هذه وحدها هكذا؟! سواء كانت خبرا أم استفهاما، أليس يوجد كلام قبلها؟ ولا جواب بعدها؟! ألا يمكن أن نعرف دلالتها -مثلا- من خلال تحريك المخاطَب رأسه بالإيجاب أو النفي؟ الحقيقة أن هذه المشكلة هي أسوء ما عرفه مبحث التنغيم من مشكلات وعيوب، وحتى لا نكتفي بمثال واحد، ولا يكون موقفنا مبنيا على الرد على باحث واحد، أو المخالفة له في هذه المسألة، لاسيما والخلاف في المسائل العلمية متوقع، بل مطلوب؛ فإنني أذكر ثلاثة أمثلة أُخرى، أنتقيها على أساسين اثنين، هما: شهرة المُورِدِ لها أو لبعضها، ومكانتُه العلمية، والأساس الثاني هو قيمة المثال، وصلاحيتُه لأن يكون ميدانا للنقاش، لا كباقي الأمثلة الأخرى التي لا يحسن إيرادها؛ لغثاثة الاحتجاج بها، أو كونها محسومةَ نتيجةِ النقاش سلفا، نفيا أو إثباتا:

المثال الأول: عبارة: لا شفاك الله

أوّل من أوردَ هذا المثال في هذا المجال، حسب علمي، هو الدكتور تمام حسان، ثم نقلَه عنه كثير من الباحثين، وبنوا عليه كثيرا من تصوراتهم لظاهرة التنغيم، وبلاغتها في العربية، حيث قال: "فكان من الممكن مثلاً أن نفهم معنى الدعاء من قولهم: "لا وشفاك الله" بدون الواو اتكالاً على ما في تنغيم الجملة من وقفة واستئناف، ومع ذلك لم يكن ثَمَّةَ مفر لمن دوَّنوا التراث من الاحتفاظ دائمًا بهذه الأدوات بسبب عدم وجود ذلك الترقيم أو التنغيم في الكتابة، فكان لا بُدَّ لهم من ضمان أمن اللبس في المعنى بواسطة اطراد ذكر الأدوات.." (حسان، د.ت، ص227).

بدايةً أودّ أن أعلّق على كلمة دائما المسطّر تحتها في كلام الدكتور تمام، وأقول إن هذا الوصف غير دقيق؛ فليس من هذا المثال إلا شواهد قليلة جدا في كتب التراث، وليت أنّ الأستاذ أورد نماذج أُخرى ليُقنعنا بأن النحويين العرب خفي عليهم ما يمكن أن تُغنيهم به النغمة عن حشو الكلام بالأدوات، مثلما في هذا العبارة، التي كتبوها: لا وشفاك الله، مع أنه كان بالإمكان أن يكتفوا بالإشارة إلى أنه يمكن تأدية ما فيها من الدعاء بالشفاء، وتمييزه عن الدعاء ببقاء الداء بمجرد الاستعانة بتنغيم الاستفهام، ولإيضاح ما

أراد الدكتور تقريره فإنني أذكر نموذجين عن هذا المثال، ثم أشرع في إثبات كون معضلة بتر الجمل عن سياقها هي ما أدّى كثير من اللغويين إلى الوقوع في هذه الهوة، المتمثلة في فرض هيمنة التنغيم على سائر العناصر المسهمة في صناعة الكلام، وإيضاح معانيه ومقاصده:

روى الزبيدي في طبقات النحويين "أن أبا بكر الصديق مرّ برجل في يده ثوب فقال له أبو بكر: أتبيع هذا الثوب؟، قال لا رحمك الله، فقال أبو بكر قد قومت ألسنتكم لو تستقيمون، لا تقل هكذا قل رحمك الله لا، وقيل قال له قل لا ورحمك الله. ومنه ما حُكي أن المأمون قال ليحيى بن أكثم: هل تغدّيت؟ قال: لا وأيّد الله أمير المؤمنين؛ فقال المأمون: ما أظرف هذه الواو وأحسن موقعها" (الزبيدي، د.ت، ص21).

الذي يظهر من خلال هذين المثالين أنك عوضًا عن قولك لا ورحمك الله -مثلما أمر الصديق -فإنك، على زعم اللغويين المعاصرين، تقول: "لا رحمك الله" مع وقفة يسيرة بعد أداة النفي، وبنغمة تبيّن أنك تنفي أوّلاً، ثم تدعو لسامعك، لا عليه، وهذا التخريج الذي ذكره الدكتور تمام هو ما أدّى ببعض الباحثين إلى القول إن "التنغيم وسيلة صوتية تسعى للاستغناء عن الأدوات واللواحق التي تُثقل البنى الصرفية لتحديد اتجاه الدلالة" (العزاوي، 2000م، ص143).

وقبل أن يكوّن القارئ الكريم صورةً ذهنية مفادها أن العرب القدامى حرموا أنفسهم من نِعمة النَّغمة، وراحوا يحشون كلامهم بأدوات، ويثقلونه بتعليلات وتفسيرات، قد تقوم مقامَها نغمةٌ صاعدة، أو أخرى نازلة، أو سكتة لطيفةٌ، أو وقفة ظريفة، يؤدّيها المتكلّم، لِنُلْقِ نظرة فاحصةً على هذا المثال:

1/ قول أبي بكر" :قل رحمك الله لا" لم يكن قاعدة نحوية أوردها سيبويه، ولا قيداً بلاغياً اشترطه الجرجاني أو السكاكي أو غيرهما من أرباب البلاغة، وإنما كان قول رجل عربي فصيح يُحتجّ بكلامه، الأمر الذي يدعو إلى التروّي في إصدار حكم حول ما نزعت إليه نفسه، وجادت به قريحته .

2/ لم أجد مانعاً مِن حذْف تلك الواو في غير هذا النوع من الشواهد، وهو الذي فيه دعاء، فأمكن لي أن أفترض أن المسألة ليست لغوية، بقدر ما هي شرعية نفسية؛ فالصّدّيق لم يُنكر على الرجل عيبه في اللغة أو أداء الكلام، وإنما طالبه بتجنّب هذه العبارة التي تشبه الدعاء عليه، ولو بنغمة واضحة الدلالة على معنى الدعاء بالرحمة، ويقاس عليه أيضاً قول المهدي، وعليهما أيضاً يُقاس من قيل له لا شفاك الله؛ فإنه سيَطلب من مكلِّمهِ، لا محالة، -إن كان بصيراً باللغة- أن يفصل أداة النفي عن الدعاء بالواو، وحتى لو رآه أدّاها تأديتها الصحيحة، فحالُه لا تقبل أيضاً هذا اللبس في أمر لعلّه شاغلُه طولَ وقته.

3/ إن لزم حذف الواو واستبدال النغمة بها، فسأطلب ممّن اقترح ذلك أن يؤدّي عبارة: "لا شفاك الله" مرتين، الأولى بنغمةِ نفيٍ ثمّ دعاء، والأخرى بنغمة دعاء أي أدام الله مرضَك، ثمّ أسأله: ما الفرق بين التأديتين؟ فسيجيبني بقوله: هناك أمران: الأول أن الأولى فيها وقفة، والثانية موصولةٌ كلُّها، والأمر الآخر أن التأدية الثانية تكون بنغمة مستوية، والأولى تُنبَر فيها أداة النفي لا بشدة، ويؤدَّى ما بعدها بنغمة نازلة، وأقول: بالرغم من كلّ هذه التفصيلات فإنّك لو ألقيت بأيّ التأديتين شئت في سياقها الفعلي، أي عند مريض في بيته، أو في مستشفىً، وفي كلام مستمرٍ، فإنّك لا تكاد تُفرّق بين التأديتين، صحيحٌ أن هناك فرقاً، ويدركه من يسمعك أيضا، لكن خفاءَ هذا الفرق، وعدم وضوحه، هو ما أدى بأبي بكر إلى

أن يدخل الواو، ومثلُه أيضا المهدي، وكل من جنحت نفسه إلى الوضوح واليسر، ونفرت من اللبس والحرج.

أختمُ الكلام عن هذين المثالين: "جاء محمد"، و"لا شفاك الله"، بالإشارة إلى أنه وإن لم يقتنع أنصار النغمةِ الدالةِ بما سبق من محاولة تضييق سطوتها على الدلالة، وبقوا مصرّين على أنّ التنغيم "حَكَمٌ في دلالات التراكيب والجمل، إذْ يغيّر الجملة من تركيب إلى آخر، ومن باب إلى باب" (الجوارنة، 2002، ص38)، فإنني أُنهي هذا السجال بأنّ في مقدور وسيلة الخطّ حلَّ هذا الإشكال، سواء كان الخطّ خط القدامى، أم خطّ المعاصرين، فخطّ القدامى يُظهر سياق العبارة، وسباقها ولحاقها، وخطّنا اليوم يضمّ إلى ذلك استعمال علامة الترقيم المناسبة، فيفصح لنا عن معنى الدعاء في عبارة الدعاء بالشفاء بكتابة فاصلة لطيفة، فتصير العبارة: لا، شفاك الله، فيزول الإشكال. ويميّز جاء محمد الاستفهامية بعلامة: ؟ والتعجبية بعلامة: ! والتقريرية بتعريتها عنهما.

ولعلّ في عبارة النبيّ :وإن زنى وإن سرق الاستفهامية بيانا واضحا للوسائل الثلاثة معا: السياق المقالي، والسياق المقامي، وعلامة الترقيم، وذلك حين نورد الحديث بتمامه غير مبتور، وهو قوله: أتاني جبريل فبشرني أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق» (مسلم، د.ت، رقم: 94، ج1، ص94).

ولم يبق لنا بعد الكلام عن هذه الأمثلة، التي هي أقوى ما استمسك به من قدّم التنغيم على المعنى، وقام بما يشبه تفضيله عليه، إلا الإجابة عن سؤال قد يُطرح بعد الكلام عن علامات الترقيم هنا، وهو ماذا عن الشواهد القرآنية التي استند إليها هؤلاء الباحثون؟

والحق أن هذه المسألة نالت مني الجهد الأوفر طيلة رحلتي مع جمع مادة هذا البحث وتحريرها، والسبب في ذلك هو أنني وقفت على ما يشبه تطبيق بعض هؤلاء اللغويين منهجهم السابق الذكر على بعض الشواهد القرآنية! هذا المنهج المنبني على تصوّرين خاطئين، هما الانطلاق من التنغيم العامي إلى الفصيح، وبتر الجمل والنصوص من سياقاتها، ووضعها تحت رحمة التنغيم الصوتي، دون اهتمام "كافٍ" بالمعنى، الذي هو سابقٌ، مكانةً وزمنا، على الصوت، كما أشرنا إلى ذلك غير مرة.

ولما كان الأمر متعلّقا بكلام الله تعالى، فإني عمدت إلى تتبع القرآن الكريم آية آية، واستخراج كل الشواهد المشابهة للشواهد القليلة جدّا المذكورة في الدراسات التنغيمية؛ رغبة في بناء تصوّر شامل حول هذه الظاهرة اللغوية الفريدة من نوعها، فأمكن لي، بعد شهور طويلة من البحث والسؤال، أن أوجز هذه المسألة في الكلام عن المثالين المنتقيَين المتبقيين:

المثال الثاني: قول الله تعالى في سورة يوسف (قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ (74) قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ (75)).

في الوقت الذي نجد الدكتور أحمد مختار عمر يستعمل لغة الجزم في قوله: "لا شك أن تنغيم جملة: قالوا جزاؤه بنغمة الاستفهام، وجملة من وجد في رحله فهو جزاؤه بنغمة التقرير سيقرب معنى الآيات إلى الأذهان، ويكشف عن مضمونها"، ويتابعه على ذلك كثير من الباحثين واللغويين، فإننا لا نجد مفسّرا واحدا، من القدماء ولا بالمحدثين، بمن فهم أصحاب التفسير اللغوي والبياني، يشير إلى هذا المعنى؛

فهل يكون الدكتور أحمد تنبّه إلى أن هذه العبارة تحتمل تأدية تنغيمية تدل على معنى الاستفهام دون كلّ هؤلاء الجهابذة المفسرين؟!

إنّ من يرجع إلى سياق الآية، وأخصّ منه السياق المقامي، وما فيه من أنّ "شريعة إبراهيم كانت تقضي بأنّ السارقَ يُدفع إلى المسروق منه، وهذا هو الذي أراد يوسف؛ ولهذا بدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه" (ابن كثير، 1999م، ج4، ص401)، يدرك سرّ اتفاق كلمة أهل التفسير على أنّ قوله تعالى على لسان إخوة يوسف: "جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه" مركّب من جزأين، "جزاؤه" وهو مبتدأ، و"من وجد في رحله" خبره، والتقدير: "جزاؤه استعباد من وجد في رحله" (القرطبي، 1964، ج9، ص234)، وأنّ ما أغربَ فيه صاحب علم الدلالة مردُّه إلى ما انتهجه هو وزملاؤه اللسانيون في دراسة التنغيم مما تقدّم تلخيصه في مشكلتي التنظير من العامية، والبتر من السياق.

المثال الثالث : قول الله تعالى في مطلع سورة التحريم: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (1))، وهو يشبه سابقه من حيث اعتبار بعض اللغويين المعاصرين أن فيه احتمال أن يكون استفهاما تنغيميا، مع خلوّ الإشارة إلى ذلك في كتب التفسير قاطبة! ومن الغريب أن نجد أحد الباحثين يقول: "قرّر المفسرون أن جملة (تبتغي) جملة استفهامية، وتقدير الكلام: أتبتغي..؟ والحكم بأنها استفهامية إنما يرجع في حقيقة الأمر إلى تنغيم النطق" (والي دادة، 1997، ص101)! وما أكثر من أوردَ هذا المثال من الباحثين، على الرغم من أنّ أحدا من المفسرين لم يشر إلى أن فيه استفهاما، ولو على سبيل الاحتمال، وهذا في الحقيقة كافٍ، بالنسبة إليّ، للتوقّف في الأخذ به، ولكن لمّا وُجد في الباحثين من يعتبر الاحتجاج باتفاق المفسرين غلقاً لباب الاجتهاد في فهم كلام الله تعالى، واستخراج معانيه المتكاثرة، فإنني ألفت النظر هنا إلى مسألتين اثنتين تستبعدان القول باستفهامية هذه العبارة، وتؤكّدان أنّه من إفرازات الاستخدام التعسّفي لعملية التنغيم، وتحكيمه على الدلالة والمعنى:

المسألة الأولى: أنّ سياق الآية لا يسمح باعتبار جملة: تبتغي مرضات أزواجك استفهاما؛ وبخاصة مع ما خُتمت به الآية من قوله تعالى: وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (1)، ومن أراد أن يتكلف تأدية هذه الآية بتنغيم استفهام لهذه العبارة، فإنه سيجد صعوبة في فهم سرّ ما خُتمت به من ذكر المغفرة والرحمة، هذا عن السياق المقالي، وأما السياق المقامي فلِما بين المخاطِب (وهو الله (والمخاطَب (وهو الرسول (من علاقة تمنع من أن يكون هذا الكلام خرج على جهة الاستفهام، وما في ذلك من إيلام لقلب النبي بسبب العتاب المباشر المصحوب بالاستفهام والتقرير؛ فقد جرت عادة المولى أنه إذا أراد معاتبة نبيّه ترفّق به غاية الترفق، وقدّم بين يدي عتابه الاستفهامي ما يهوّن به عليه من أثر العتاب، عتاب المحبّ، ومن ذلك ما في قوله تعالى من سورة التوبة: عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ (43)، قال القرطبي: "أخبره بالعفو قبل الذنب لئلا يطير قلبه فرقا!" (القرطبي، 1964، ج9، ص338)

والمسألة الثانية هي أن من أراد تلاوة الآية، وتكلّف عناء أداء عبارة: "تبتغي مرضات أزواجك" منها بتنغيم استفهامي، وما بعدها بتغنّ هادئ فإنه بين أن يتعذّر عليه ذلك بالكلية، وأن يلاقي فيه مشقّة تتنافى من يسر تلاوة القرآن الكريم، ومناسبة ألفاظه لمعانيه.

أختم هذا الكلام بالإشارة إلى أنني استقريت آيات القرآن الكريم، فجمعت عددا من الأساليب التي يمكن إخضاعها إخضاعا تعسّفيا للتنغيم المعزول عن مقتضيات السياق، وما تحمله الآيات من المقاصد والأحكام، فقادني تأمل هذه الأمثلة إلى ملاحظة يمكن اعتبارها خصوصية لمبحث التنغيم، وهي أنّ أكثر حالات التنغيم الدلالي التي فُتن بها الباحثون المعاصرون، أو بعبارة أُخرى التي يجد فيها التنغيم متّسعا للتصرف في دلالات العبارات (المبتورة من سياقها طبعا) إنما تختصّ بأسلوب الاستفهام، وهذه الملاحظة لها فضل كبير علينا في هذه الخاتمة، هي أن هذه التصرفات الواسعة، والإسهامات الكبيرة في تنويع الدلالة اللغوية وتوجيهها إنما مردّها إلى رحابة أسلوب الاستفهام، وفضله على اللغة العربية وغيرها، لا إلى ظاهرة التنغيم وحسب، وهذا لا يعني أننا ننفي أن يكون لهذه الظاهرة مزية في العربية، كلا، بل نعتقد ذلك، ونقْدُر له قدره، لكن بشروط أهمّها مراعاة سياقات النصوص، وقواعد العربية الثابتة .

وفيما يلي ثلاثة نماذج: قول تعالى (كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ) [البقرة:25]. وقوله سبحانه (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ) [البقرة: 139]. وقوله عزّ من قائل (فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ) [الشعراء:61]. هذه الشواهد يمكن لمن أراد أن يسلك سبيل كثير من الباحثين في موضوع التنغيم أن يتعسّف في اعتبارها أدلة على ما ذهبوا إليه في إثبات سلطان التنغيم على مملكة الكلام، وقدرته على تفجير المعاني، واستخراج الدلالات حسبما يشاء المتكلم، وكيفما أراد أن يوجّه خطابه أو حتى خطابات غيره، وسأسطّر على المقطع الذي يمكن لمن أراد أن يفرض التنغيم عليه، ويجعله استفهاما، وليس باستفهام لأسباب سبقت الإشارة إلى أهمّها؛ وهو أن أهل التفسير قاطبة لم يذكروا هذا المعنى في تفسيراتهم، وليس بمعقول أن يخفى عليهم مثل هذا مجتمعين.

خاتمة:

نختم بحثنا هذا بعرض النتائج التي وصل إليها:

- التنغيم هو ذلك التنوّع الصوتي الذي يعتري عملية النطق بالجملة، من هبوط، أو استواء، أو صعود، ويحتاج إلى عناية وحسن تدبير.

- التنغيم قسمان: قسم أدائي جمالي، ينشد به صاحبه في الغالب التأثير في متلقيه، أو على الأقل اجتنابَ إزعاجه، والتسببِ في ضياع المعنى منه، أو التباسه عليه. وقسم دلالي يسهم في عملية تشكيل دلالات الخطاب، فينقل دلالة الجملة من التعجب إلى الاستفهام، إلى الإخبار، إلى الإنكار، وهكذا.

- عُني الباحثون المعاصرون بمبحث التنغيم غاية العناية، وعقدوا له كمّا هائلا من المقالات والدراسات، حتى اكتسب عند كثير من الطلاب أهمية بالغة جعلت كثيرا منهم يتصوّره خلاف حقيقته، أو بالأحرى فوق حجمه الحقيقي، ومكانته في التعامل مع النصوص: إنتاجا وفهما.

- كان لهذه المبالغة في الإشادة بالتنغيم، وتوجيه الاهتمامات إليه الأثر السيء، والمساس بمكانة بعض شركائه الفاعلين في عملية التعامل مع النصوص، وبخاصة تحليلها وقراءتها، وفي مقدمة هؤلاء الشركاء سياقا النصوص المقالي والمقامي، وقصدية المخاطِب، وعلاقته بالمتلقي.

- يُرجع الباحث هذه المشكلة إلى سببين رئيسيين هما: الاعتمادُ على تصرفات العامية في التنظير لمبحث التنغيم في العربية الفصحى. وبترُ الشواهد من السياق، ثم تسليط قدرات التنغيم المفترضة عليها، دون استحضار لجميع قرائن الأحوال، وملابسات المقام في ذلك.

- الولع الشديد بالتنغيم وفضائله -التي لا يُنكر الباحث كثيرا منها- أدى إلى توظيفه في تفسير بعض النصوص القرآنية، والاكتفاء بالاعتماد عليه في بيان معانيها، فارضين هيمنته على بقيّة شركائه في عملية تحليل النصوص، وفهم مراد الله تعالى منها، ومن أهمّها سياق الآيات بنوعيه، ومأثور المفسرين قاطبة في تفسيرها.

- لا ينبغي أن يسلّط على العربية قوانين العامية، ويتعين أن تضبط قواعد مبحث التنغيم، ولا يسمح باتساع رقعتها على حساب المساحات المخصصة لبقية الشركاء الفاعلين في عملية تشكيل دلالات النصوص، وتحليلها، وهي: قصدية المخاطِب، وسياق الخطاب بنوعيه، وعلاقة المخاطب بالمتلقّي، وكل ما له إسهامٌ في هذه العملية.

قائمة المصادر والمراجع

أ- العربية:

- القرآن الكريم

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1999). تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. ط2. دار طيبة للنشر والتوزيع .

- ابن منظور، محمد. لسان العرب. ط1. دار صادر، بيروت.

- أنيس، إبراهيم. الأصوات اللغوية. مكتبة نهضة مصر. مصر.

- باي، ماريو. (1988). أسس علم اللغة -ترجمة د. أحمد مختار عمر-. ط8. عالم الكتب، القاهرة.

- بايي، أحمد. دور التنغيم في التواصل اللساني، مقال علمي منشور على شبكة الأنترنيت، تولت نشره مجلة علامات، العدد 36.

- برتيل، مالبرج. (2002). الصوتيات، تعريب ودراسة: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب. القاهرة.

- الجرجاني، عبد القاهر. (2002)، دلائل الإعجاز في علم المعاني. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت.

- حسان، تمام. (2006)، اللغة العربية معناها ومبناها. ط5. عالم الكتب.

- حسان، تمام. مناهج البحث في اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية. مصر.

- الزبيدي، أبو بكر. طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. مصر.

- الزركشي، محمد. (1957). البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. دار إحياء الكتب العربية. بيروت.

- السعران، محمود. (1963). اللغة والمجتمع. ط2. دار المعارف. الإسكندرية.

- العزاوي، سمير. (2000) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم. دار الضياء. الأردن.

- الفيومي، أحمد. (1991). أبحاث في علم أصوات اللغة العربية.

- القرطبي، محمد. (1964). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط2. دار الكتب المصرية. القاهرة.
- مختار عمر، أحمد. (1998). علم الدلالة. ط5. القاهرة.
- مختار عمر، أحمد. دراسة الصوت اللغوي. عالم الكتب. القاهرة.
- المراغي، أحمد. (1993). علوم البلاغة. ط3. دار الكتب العلمية. لبنان.
- النيسابوري، مسلم. المسند الصحيح. تح: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي. لبنان.
- الهاشمي، أحمد. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. ضبط وتدقيق وتوثيق د. يوسف الصميلي. المكتبة العصرية. لبنان.
- والي دادة، عبد الحكيم. (1997). "النبر والتنغيم في اللغة العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة. معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- الجوارنة، يوسف. (2002). "التنغيم ودلالته في اللغة العربية". مجلة الموقف الأدبي: العدد 369.
- ربوزي، سمير. (2017). "الاستفهام التنغيمي بين ظاهرة حذف الأداة، واستقلال النغمة بوظيفة الإبلاغ". مجلة العربية: العدد 8.
- رحماني، زهر الدين. (2019). "دلالة التنغيم في القرآن الكريم، سورة الزمر نموذجا". مجلة الممارسات اللغوية: العدد 20.
- الشرع، آلاء، والشاروط، دريد. (2004). "ظاهرة التنغيم في العربية". مجلة القادسية: المجلد الثالث، العدد1.
- مزاحم مطر، حسين. (2007). "أثر التنغيم في توجيه الأغراض البلاغية لعلم المعاني، الاستفهام أنموذجا". مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية: المجلد السادس، العددان 3 و4.